آخر الأخبار لحظة بلحظة إلى جوالك

أرسل N أو ن ZAIN 98938 | WATANIYA 1422 | VIVA 55665

لتواصل Alrai.np @AlraiMediaGroup

الوافد وشهادته المزوّرة

د. يعقوب أحمد الشراح

yaqub44@hotmail.com

صدى الكلمة

لا تقتصر مشكلة تزوير الشهادات الجامعية على بعض المواطنين الذين يلجأون للحصول عليها بالطرق السهلة إما بدفع الأموال وشراء الشهادات من جامعات غير معترف بها أو بالتزوير وإنما تواجه الدولة أكبر مشكلة تتمثل في تزوير الشهادات الجامعية لبعض الوافدين، فلقد اكتشفت أجهزة مرور الداخلية في الآونة الأخيرة أن بعض الحاصلين على رخص القيادة قدموا شهادات مضروبة ما يعني أن ظاهرة الشهادة المزورة أو المضروبة أكثر تعقيداً مما كنا نتصور، خصوصاً أن نسبة العاملين الوافدين في البلاد تعادل ثلاثة أضعاف المواطنين.

كذلك يؤكد هذا الواقع التصريح الذي أدلت به مسؤولة جهاز الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي منذ فترة د. فوزية العوضي عندما أشارت إلى أهمية وضع ضوابط لمنع تصديق الشهادات في السفارات الكويتية للذين يرغبون العمل بالبلاد من غير المواطنين.

الشهادات المزورة أو الوهمية، وخاصة الجامعية للوافدين الذين يطلبون العمل في مؤسسات الحكومة أو القطاع الخاص ليس من السهل السيطرة عليها ورقابتها ومتابعتها مقارنة بشهادات المواطنين باعتبار أن التباين الكبير في الجنسيات واختلاف شهاداتهم الجامعية في ظل تعدد الدوافع لفعل أي شيء يعين على تغير مستويات معيشتهم المتدنية في بلدانهم، ورغبتهم في الهجرة والبحث عن العمل في الدول الخليجية التي توفر بيئة عمل ميسرة، واستقرارا وظيفيا، ودخلا مناسبا هي في الواقع عوامل جاذبة للتزوير أو التحايل للحصول على الإقامة والوظيفة. فليس من الصعوبة في ظل نظام منح الإقامة أن تتحول زيارة الأقارب إلى إقامة عمل. كذلك الانتفاع بمزايا الخدمات التي توفرها الدولة من صحة وتعليم وخدمات مختلفة تحفز بأي طريقة أو أخرى التحايل كما يحدث في تقديم شهادة جامعية مزورة أو وهمية تسهل الحصول على الإقامة والدخول إلى البلاد من أجل العمل.

وللأسف. فإن المشكلة لا تتوقف على قطاع التعليم فقط الذي عليه أن يضع الضوابط لهذه الشهادات، وإنما لابد من معالجتها على مستوى الدولة. فالكثير من هذه المشكلات كالشهادة الجامعية يصعب التحقق من صدقها لأنها تحمل أختاما واعترافا من الجهات الرسمية في بلد الوافد، وأيضاً مصدقة بعضها من سفارات الكويت في الخارج. هناك شهادات ربما بالآلاف وهمية أو صورية لوافدين يعملون في مؤسسات مختلفة في البلاد تخطت حاجز الرقابة، فلقد أصبح التزوير ظاهرة تتسع في وجود التقنيات والأجهزة التي تساعد على التزوير.

لقد كتبنا أكثر من مرة عن الحوافز التي تجلب الوافد للعمل في البلاد، وان غالبيتهم عمالة هامشية تعمل في القطاع الإداري والمقاولات والمحاسبة والحراسة وغيرها. وهؤلاء إن لم تكن غالبية شهاداتهم مضروبة فإنها شكلية لا تعبر عن القدرات أو المهارات الحقيقية للعامل. فلقد أصبح الهدف الأساسي لدى الوافد ليس فقط الحصول على الأجر مقابل العمل، وإنما أيضاً التمتع بالخدمات العامة مثل قيادة السيارة ومنح حسابات بنكية، وتحويلات وإيداعات بنكية، وخدمات صحية وتعليمية وغيرها قد لا تتوافر في بلده.

نشيد بجهاز الداخلية الذي اكتشف و بالتزامن مع ضبط حركة السير والتشدد على الوافدين ان بعض الوافدين الحاصلين على رخص قيادة قدموا شهادات جامعية مزورة باستخدام الكمبيوتر، وأحيل البعض إلى النيابة العامة، حيث تم اكتشاف تحايل هؤلاء ودفعهم مبالغ مقابل الحصول على هذه الشهادات. لكن ما العمل، وما الحل تجاه معالجة الظاهرة في بلد أكثر من ثلثي سكانه وافدون يأتون من أكثر من بلد وتتجاوز جنسياتهم المئة جنسية؟

قمّة الدوحة ... بداية جيدة

خيرالله خيرالله

هناك مكان واحد تستطيع فيه دول مجلس التعاون الخليجي (اسمه الرسمي مجلس التعاون لدول الخليج العربية) إثبات جديتها. المكان مصر والموقف من مصر لا أكثر ولا أقلّ. المجلس يستطيع السماح لنفسه بالإقدام على خطوات إيجابية في مصر. هذا عائد أساسا إلى أن مصر ساعدت نفسها عندما وجدت أنّ هناك من يريد مساعدتها.

خارج مصر، أي في العراق وسورية ولبنان واليمن، من الصعب التحرّك سريعا على نحو مفيد نظرا إلى التعقيدات التي تحيق بالوضع في كلّ من البلدان الأربعة. في هذه البلدان، هناك الدور الإيراني المهيمن الذي يأتي نتيجة تراكمات عمرها عشرات السنين. تضاعفت آثار هذه التراكمات مرات عدّة ولم يعد ممكنا فصلها عن الخلل الجذري الذي طرأ على التوازن الإقليمي في ضوء الاحتلال الأميركي للعراق في مارس من العام 2003.

صدر عن القمة الخليجية التي انعقدت في الدوحة قبل أيّام ما يوحي بأن هناك خطوة نوعية ما زالت، أقلّه إلى الآن، ذات طابع شكلي. نعم نوعية ولكن ذات طابع شكلي في اتجاه مصر، علما أن الخطوة النوعية الحقيقية والأولى كانت اتخذت منذ بعض الوقت. اتخذت هذه الخطوة قبل «ثورة الثلاثين من يونيو» في العام 2013 ومباشرة بعدها.

ثمّة دول عربية واعية لم تتأخّر لحظة في استيعاب ما يدور في مصر. قرّرت هذه الدول دعم الشعب المصري في ثورته على الإخوان المسلمين. بدأ كلّ شيء بثلاثة مليارات دولار جاءت من دولة الإمارات العربية المتحدة لمصر. تلا ذلك دعم سعودي بخمسة مليارات دولار ثم دعم كويتي بأربعة مليارات دولار. بطبيعة الحال، لم يكن لدى الأردن ما يتبرّع به، فكانت زيارة الملك عبدالله الثاني للقاهرة وهي الأولى لرئيس دولة عربية منذ الثورة الشعبية التي أعادت مصر إلى أهلها. كذلك، وقفت البحرين موقفا إيجابيا من مصر. لم تتأخّر المنامة لحظة في القيام بما تستطيع القيام به، على الرغم من الوضع الداخلي فيها بسبب التدخل الإيراني من جهة وإمكاناتها المحدودة من جهة أخرى.

كان لأمير الكويت الشيخ صُباح الأحمد دور محوري في جعل القمة الخليجية الخامسة والثلاثين تنعقد وذلك بعدما سحبت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات والبحرين سفراءها من الدوحة قبل تسعة أشهر. كان لا بدّ من طرف يقنع القيادة في قطر بأنّ موضوع عدم انعقاد القمّة مطروح بشكل جدّي، خصوصا أن الملك عبدالله بن عبد العزيز اتخذ موقفا في غاية التشدّد من كلّ ما له علاقة من قريب أو بعيد بالإخوان المسلمين ومن يدعمهم.

نجحت جهود الشيخ صُباح الذي كرّمته قمّة الدوحة بعدما كرّمته الأمم المتحدة بصفة كونه «قائد العمل الإنساني». بذل جهودا مستمرّة أكّدت أنّه سياسي وديبلوماسي استثنائي وذلك في وقت لم يعد هناك ما يُمكن وصفه بوساطة. بات مطلوبا اتخاذ موقف واضح لا لبس فيه من أحداث مصر. لا لشيء، سوى لأنّ بداية استعادة التوازن على الصعيد الإقليمي ليست ممكنة من دون استعادة مصر لدورها.

وهذا ما يفسّر إلى حدّ كبير ما صدر عن القمّة وما تضمّنه البيان الختامي. هناك اتفاق دول بين دول مجلس التعاون على «الموقف الثابت من دعم مصر بشكل كامل ودعم برنامج الرئيس عبد الفتّاح السيسي المتمثّل في خريطة الطريق». ليس الإتيان على ذكر الرئيس المصري بالاسم سوى إشارة لا بدّ من التوقف عندها إلى مدى التزام الجميع طي صفحة التشكيك بما حصل في مصر. ما حصل كان ثورة حقيقية على الإخوان المسلمين الذين أرادوا ربط مصر بكلّ أنواع التخلف وتمكين ايران من اختراقها في ظلّ الضياع السياسي للرئيس المخلوع محمّد مرسي الذي لم يكن سوى واجهة لآخرين.

هل من يريد أن يتذكّر كيف زار الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد القاهرة والظروف التي أحاطت بتلك الزيارة؟ هل من يريد استعادة خطورة الرحلات المكوكية بين القاهرة وطهران لأحد مبعوثي مرسي من القياديين الإخوانيين؟ هل من يريد أن يعي خطورة الاختراق الإيراني للإعلام المصري في مرحلة حكم الإخوان وحتّى قبل ذلك؟

كان لا بدّ من دعم ثورة مصر التي ليست انقلابا. فمصر هي المكان شبه الوحيد الذي في الإمكان ممارسة دور إيجابي فيه يؤدي إلى نتائج سريعة نسبيا. أكثر من ذلك، إنّ لمصر دورا على الصعيد الإقليمي. هناك دور أمني لمصر في منطقة الخليج. كذلك، إن استعادة مصر يسمح في المستقبل في تصحيح الأوضاع في المحيط المباشر للدولة العربية الكبرى، خصوصا في ليبيا التي باتت مصدر قلق لكلّ منطقة شمال افريقيا ..وقطاع غزّة الذي بات يشكّل تهديدا للأمن العربي ككلّ وللوضع في صحراء سيناء تحديدا.

لولا ثورة مصر لما كان ممكنا بدء التحرّك من أجل تصحيح الوضع في تونس، على سبيل المثال وليس الحصر.

وحده الوقت سيكشف ما إذا كان سيكون هناك التزام من الجميع في ما يخصّ مصر. وحده الوقت سيسمح بمعرفة ما إذا كان هناك استيعاب لمدى خطورة الإخوان المسلمين على صعيد الإقليم، فضلا عن قدرة ايران على استيعابهم من أجل تحقيق مآرب محدّدة مرتبطة بمشروعها التوسّعي القائم على إثارة الغرائز المذهبية.

اتسم نهج مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ قيامه في العام 1981 في رحاب دولة الإمارات والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بالعقلانية. في السنة 2014، تعني العقلانية الوقوف صفًا واحدا في وجه الإخوان المسلمين الذين حاولوا ركوب موجة «الربيع العربي». والعقلانية تعني أن النجاح في مصر يسمح بتحقيق نجاحات في أماكن أخرى، بما في ذلك اليمن حيث يسعى الحوثيون (انصار الله) إلى قيام نظام جديد على حدود المملكة العربية السعودية تسيطر عليه ايران سيطرة كاملة.

ما يدعو إلى تغليب التفاؤل انعقاد القمّة الخليجية في موعدها والبيان الصادر عنها والذي يمثّل إطارا للعمل المشترك، خصوصا في مجال محاربة الإرهاب والتطرّف. الأهمّ من ذلك، تحديد الخليجيين لنقطة الانطلاق عبر الموقف الواضح من مصر. إنّها بداية جيدة. المهمّ الآن التصويب الدقيق بغية بلوغ النجاح في استعادة مصر لدورها. فالنجاح في مصر خطوة على طريق الوصول إلى خط النهاية، مع التركيز المستمرّ على أنّ «جميع الخليجيين في مركب واحد». هذا ما كان يقوله مسؤول كبير سابق في إحدى دول المنطقة عرف دائما، مهما تغيّرت الظروف، كيف الإبقاء على شعرة معاوية مع الآخر.

ولي رأي

هل يمشي قطار الحكومة ؟!

مبارك مزيد العموشرجي

بدعوة من كتلة الوحدة الدستورية (كود) نظمت الأسبوع الماضي ندوة سميت (إنجازات وتفاؤل) تحدث فيها أربعة من الوزراء الشباب في الحكومة الكويتية يحملون سبع حقائب وزارية، يعقوب الصانع وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وزير العدل، عبد العزيز الإبراهيم وزير الأشغال العامة وزير الكهرباء، هند الصبيح وزيرة الشؤون والعمل وزيرة التخطيط والتنمية، والشيخ محمد العبد الله وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، تحدثوا في هذه الندوة عن شؤون البلد ووزاراتهم، وكان لقاء مفتوحاً مع الجمهور والإعلام، في بادرة غير مسبوقة، نرجو أن تصبح سنة حميدة، اعترفوا من خلالها بوجود فساد إداري، وضعف في الإمكانات، وإخفاقات ومعوقات لطموحهم، ووعدوا بتجاوزها، وبينوا إنجازات تحققت وأخرى في الطريق للتحقيق من مشاريع كبرى تخدم الناس، وأكدوا أن التنمية مسؤولية مشتركة بين الحكومة ومجلس الأمة والمجتمع، وأن القطاع الخاص شريك أساسي فيها، بل صرحوا بأنهم يجدون كل الدعم من رئيس الحكومة وطُلب إليهم من مصادر عليا السير بأقصى سرعة في تنفيذ المشاريع دون الالتفات للنقد والهجوم، وأن لديهم الحرية الكاملة في إدارة وزاراتهم، وأن ميزانية التنمية البالغة 30 ملياراً لمدة 4 سنوات لم يُنفق منها إلا 11 ملياراً فقط، ووعدوا بالتغيير للأفضل لا للتنظير وإضاعة الوقت بالإيهام.

الندوة وما طُرح فيها من أفكار لقيت استحساناً من الحاضرين وصدى واسعاً في الإعلام، وبثت روحاً من الأمل والتفاؤل في تحقيق إنجازات مهمة في المستقبل القريب والمستقبل البعيد.

ونأمل ألا تكون هذه الندوة هي الأخيرة وأن تدعو كتلة «كود» وزراء الوزارات السيادية لنعرف ما هي المخاطر التي تواجه الكويت، وماذا أعدوا لحمايتها؟ وما دور الجيش والشرطة والحرس الوطني في ذلك؟، وأن على وزارة الإعلام توعية الناس بكيفية العمل مع هذه الأخطار، وبث نوع من الشعور بالاطمئنان والتأكيد على أن الوحدة الوطنية هي السبيل الوحيد لتجاوز هذه المخاوف.

إن لقاء المسؤول بالمواطن مباشرة دون حواجز أو وسطاء يمهد الدرب لمسيرة التنمية ويبعث نوعاً من الثقة المتبادلة بينهما، والإحساس بالأمان بأن البلد يدار بأيدٍ كفؤة وأمينة.

****

«تنويه»:

ورد خطآن مطبعيان في المقال السابق الذي كان بعنوان: (الحوار الوطني بات ضرورة)

الأول: (ولديّ قناعة أن في غياب المعارضة الشعبية....)، والصواب هو: (ولديّ قناعة أنه ليس من صالح الكويت غياب المعارضة الشعبية....).

الثاني: (وإن تحررت)، والصواب: (وإن تحرجت).

لذا وجب التنويه عن هذين الخطأين غير المقصودين.

رأي قلمي

أهل الكويت أدرى بشعابها ...!

منى فهد عبدالرزاق الوهيب

m.alwohaib@gmail.com

@mona_alwohaib

لدينا رزمة من المشكلات والأزمات في فهم فقه الأزمة، وجاءت هذه الرزمة من عدم فصل المجالات بعضها عن بعض، وعدم فصل الحديث في الداء عن الحديث في الدواء حين نكتب أو نتكلم في شؤون التغيير والإصلاح. عندما نتحدث عن توصيف مشكلة اقتصادية مثلاً نجد أنفسنا قد تطرقنا للحديث عن مشكلة أخلاقية أو تربوية، وحين نتحدث عن حل من الحلول نجد أننا دلفنا للحديث عن المعضلة.

نُشر تقرير لصندوق النقد الدولي في بعض الصحف الورقية والالكترونية بأن هذا المجلس (مجلس الأمة الكويتي) مجلس انجازات، فانهالت التصريحات من بعض الأعضاء والأكاديميين معلقة على ما نشر في التقرير، في الحقيقة أكثرها وقعت بأزمة عدم فصل المجالات. مشكلة الصلة بالواقع ثلاثية الأبعاد، فهناك أولاً الإدراك الأولي للواقع، أي الإحساس به والشعور بما فيه من إيجابيات وسلبيات وإمكانات وممانعات... ثم يأتي بعد ذلك فهم الواقع.

إن معظم الناس يملكون مشاعر جيدة حول الواقع، لكن الذين يفهمون واقعهم على نحو جيد هم دائماً قليلون، لأن الفهم العميق يعني نوعاً من التقييم. وهذا يحتاج إلى معايير علمية محددة، إن فهم وضعية البرلمان في الكويت أو أي دولة أخرى، يتطلب المعرفة بأداء البرلمان وإيجابياته وسلبياته ونقاط ضعفه، كما يتطلب معرفة حسنة بمرتبة البرلمان بين البرلمانات المناظرة....

أما البعد الثالث فيتعلق بمعالجة الواقع وإصلاحه، إن الذين تحدثوا وكتبوا عن مشكلات البلد كثيرون، وكثير من تشخيصاتهم صحيح، لكن حين يأتون إلى طرح الأسئلة حول أسباب ما حدث ويحدث، وإلى توصيف العلاج فإنهم يختلفون إلى درجة التنازع الحاد والتراشق بالبحوث والأفكار والعبارات...

إن الإنسان حين يصف العلاج في إطار مصلحته الشخصية، يكون مثل طبيب يستورد نوعاً من الأدوية، وحتى يبيع منه أكبر كمية ممكنة، فإنه يصفه لكثير ممن يراجعونه بقطع النظر عن نجاعة دوائه وملاءمته لعللهم! تماماً كمن أثنى وامتدح تقرير صندوق النقد الدولي، جاء تصريحه في إطار مصلحته الشخصية.

يشعر المواطن الكويتي بقدر غير قليل من اليأس والإحباط والعجز، حينما ينظر إلى الواقع السيئ، لأن بعض من صرّح ودغدغ مشاعر الناس بالانجاز يخفي ما هو أعظم، لأنه يجد في تشخيص الواقع تفويتاً لبعض المكاسب عليه، ولهذا فإنهم على صعيد التشخيص يهونون من شأن الخلل المعضلة الذي شلّ البلد وأعجزه عن التقدم، ويعطون انطباعاً بأنه أقرب إلى الطبيعي.

«كل الشعوب هكذا... نحن أفضل من غيرنا... تقرير صندوق النقد الدولي شاهد على انجازاتنا...» حتى وإن كانت معاييره لا تمثل واقعنا، ياسادة! أهل الكويت أدرى بشعابها!

الراي
يومية شاملة
www.alraimedia.com

تصدر عن
شركة مجموعة الراي الاعلامية ش.م.ك

الناشر - رئيس مجلس الادارة
جاسم مرزوق بودي

رئيس التحرير
ماجد يوسف العلي

العنوان البريدي
الشويخ، شارع المطار
مقابل شركة الملاحة العربية
ص.ب ٧٦١ الصفاة
الكويت 13008

Mail Address
Shuwaikh, Airport Road,
Opposite To United Arab
Shipping Co.
P.o.box 761 Safat,
13008 Kuwait

البدالة
24953000 - 1880880

@AlraimediaGroup Alrai.np

إدارة التحرير
مباشر إدارة التحرير Editorial Dir.
24953100
فاكس إدارة التحرير Editorial Fax
24818265
مباشر قسم المحليات Local News Dept Dir.
24830579
فاكس قسم المحليات Local News Fax
24815921
فاكس قسم الاقتصاد Econ Fax
24838352
فاكس قسم الرياضة Sport Fax
24843905
البريد الالكتروني
E-mail: editor@alraimedia.com

إدارة الإعلان والتسويق
مباشر الإعلان Adv. & Marketing Dir.
24953001
فاكس Fax
24953003
البريد الالكتروني
E-mail: SM@alraimedia.com

إدارة التوزيع والاشتراكات
مباشر الاشتراكات Subs Dir
24953303 /4/5/6/7/8/9/10/11
فاكس Fax
24830574
البريد الالكتروني
E-mail: dist@alraimedia.com

إدارة الإنتاج
الإنتاج Production Tel
24953222 - 24953230
فاكس Fax
24838528
البريد الالكتروني
E-mail: prod@alraimedia.com

الشئون الإدارية والمالية
المالية والإدارية Finance Tel
24953400
فاكس Fax
24953401
البريد الالكتروني
E-mail: acct@alraimedia.com

مكتب الشويخ
شارع الصحافة
هاتف Tel
24927200/1/2
فاكس Fax
24927203

مكتب الفحيحيل
الفحيحيل سوق الفحيحيل مجمع
سلمان الدبوس مقابل مجمع أجيال
الدور الخامس مكتب 13
هاتف Tel
96668843 - 23926702
فاكس Fax
23926232

مكتب القاهرة Cairo Office
شارع أمريكا اللاتينية
جاردن سيتي الدور الأول
شقة 7
Garden City - Latin American St.
Building No. 1 - 1st floor
flat No.7
هاتف Tel
(+202) 27926007 - (+202) 27926009
فاكس Fax
(+202) 27926010
البريد الالكتروني
E-mail: alrainews@gmail.com

مكتب بيروت Beirut Office
شارع الحمراء
نزلة البريستول
سنتر أمين
الطابق السادس
Al - Hamra St.
Amin Center - 6 Floor
هاتف Tel
(+9611) - 737962
فاكس Fax
(+9611) - 749867
البريد الالكتروني
Email: alrai.lb@dm.net.lb.com

المقالات المنشورة في الصحيفة تعبر عن رأي كتابها لا عن رأي الجريدة

طبعت في مطابع الناشر